

اعلان توافق آراء جنيف

حول

تعزيز صحة المرأة وتقوية الأسرة

نحن الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى للحكومات،

حيث أننا كنا قد عقدنا العزم على الالتقاء على هامش اجتماع جمعية الصحة العالمية لعام 2020 في جنيف، سويسرا لاستعراض التقدم المحرز لدعم حق المرأة في التمتع بأعلى المستويات الصحية التي يمكن تحقيقها والتحديات التي تواجه ذلك؛ ولتعزيز مساهمة المرأة الأساسية في مجال الصحة وتقوية الأسرة وتحقيق المجتمع الناجح والمزدهر؛ وللتعبير عن الأولوية الأساسية المتمثلة في حماية الحق في الحياة والالتزام بتنسيق الجهود في المحافل المتعددة الأطراف؛ وبالرغم من عدم قدرتنا على الاجتماع في جنيف بسبب جائحة كوفيد-19 (COVID-19) العالمية، فإننا متضامنون، نعلن ما يلي:

1. **إعادة التأكيد على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون"**¹ وعلى " حقوق الإنسان للمرأة باعتبارها جزءاً لا يقبل التصرف أو التجزئة أو الفصل عن جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"²؛
2. **التأكيد على "تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية"**³، وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ و"المساواة في الحقوق والفرص والوصول إلى الموارد وتقاسم الرجل والمرأة المسؤوليات عن الأسرة بالتساوي والشراكة المنسجمة بينهما هي أمور حاسمة لرفاهتهما ورفاهة أسرتهما"⁴؛ وأنه "يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد، والموارد الاقتصادية، وفرص المشاركة السياسية، فضلاً عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات"⁵.
3. **إعادة التأكيد على "كرامة الإنسان وقدره"**⁶ وهي أمور أصيلة فيه، وعلى أن "لكل إنسان حق أصيل في الحياة"⁷، وعلى الالتزام "بتمكين المرأة من اجتياز مرحلتها الحمل والولادة بأمان وإتاحة أفضل فرصة للزوجين لإنجاب طفل يتمتع بالصحة"⁸؛
4. **التأكيد على أنه "لا ينبغي بأي حال من الأحوال الترويج للإجهاض كوسيلة لتنظيم الأسرة"**⁹ وأنه "لا يمكن تحديد أي إجراءات أو تغييرات ذات صلة بالإجهاض ضمن إطار النظام الصحي إلا على الصعيد الوطني أو المحلي على أساس الإجراءات التشريعية الوطنية"¹⁰؛ و**إعادة التأكيد على أن "الطفل ... يحتاج إلى ضمانات وعناية خاصة ... سواء قبل مولده**

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (المادة 7). باريس.

² مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة. (1995). "إعلان ومنهاج عمل بيجين" (الفقرة 9). بكين.

³ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1966). "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (المادة 3). نيويورك.

⁴ "إعلان ومنهاج عمل بيجين". المرفق 1، الفقرة 15.

⁵ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2015). "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" (الفقرة 20). نيويورك.

⁶ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (الديباجة). باريس.

⁷ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1966). "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (المادة 6.1). نيويورك.

⁸ مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للسكان والتنمية. (1994). "برنامج عمل المؤتمر الدولي للتنمية السكانية" (القسم 7.2). القاهرة.

⁹ المرجع السابق. القسم 8.25.

¹⁰ المرجع السابق.

أو بعده¹¹ و"ينبغي اتخاذ تدابير خاصة للحماية والمساعدة نيابة عن جميع الأطفال"¹²، بناءً على مبدأ المصلحة الفضلى للطفل؛

5. إعادة التأكيد على أن " الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة"¹³؛ وأن "للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين"¹⁴ وأن "للمرأة دور حاسم في الأسرة"¹⁵ و"تساهم المرأة في تحقيق الرفاهة للأسرة وفي تنمية المجتمع"¹⁶؛

6. الإقرار بأن "التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتعلق فقط بالصحة والرفاهة"¹⁷، مع الإقرار أيضاً بأن "الصحة هي حالة من الرفاهة البدنية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليست مجرد غياب المرض أو العجز"¹⁸ وأن "التركيز الغالب في نظم الرعاية الصحية على معالجة المرض بدلاً من الحفاظ على تمام الصحة يحول دون اتباع نهج كلي"¹⁹؛ وأن هناك "احتياجات موجودة في مراحل مختلفة من حياة الفرد"²⁰، وهي معاً تدعم الصحة المثلى طوال دورة الحياة، مما يستلزم توفير المعلومات والمهارات والعناية اللازمة لتحقيق أفضل النتائج الصحية الممكنة وتحقيق الإنسان لكامل إمكانياته؛

7. إعادة تأكيد أهمية الملكية الوطنية والدور والمسؤولية الأساسيين للحكومات على جميع المستويات لتحديد مسارها الخاص نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وفقاً للسياسات والأولويات الوطنية"²¹، والحفاظ على كرامة الإنسان وجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، نحن، ممثلو دولنا ذات السيادة، نعلن بموجب هذا بصدقة واحترام متبادلين، التزامنا بالعمل معاً من أجل:

- ✓ ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص للمرأة على جميع مستويات الحياة السياسية والاقتصادية والعامية؛
- ✓ تحسين وتأمين الوصول إلى مكاسب الصحة والتنمية للمرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، التي يجب أن تعزز دائماً الصحة المثلى، وهي أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، دون تضمين الإجهاد؛
- ✓ إعادة التأكيد على أنه لا يوجد حق دولي للإجهاد، ولا يوجد أي التزام دولي من جانب الدول لتمويل أو تسهيل الإجهاد، بما يتفق مع توافق الآراء الدولي القديم على أن لكل دولة الحق السيادي في تنفيذ البرامج والأنشطة بما يتفق مع قوانينها وسياساتها؛
- ✓ بناء قدرات نظامنا الصحي وتعبئة الموارد لتنفيذ برامج الصحة والتنمية التي تلبى احتياجات النساء والأطفال في حال تعرضهم للخطر وتعزز التغطية الصحية الشاملة؛

¹¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1959). "إعلان حقوق الطفل" (الديباجة). نيويورك.

¹² الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1966). "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (المادة 10[3]). باريس.

¹³ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (217 أ[III]، المادة 16(3)). باريس.

¹⁴ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (217 أ[III]، المادة 25(2)). باريس.

¹⁵ مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة. (1995). "إعلان ومنهاج عمل بيجين" (الملحق الثاني، الفقرة 29). بكين.

¹⁶ المرجع السابق.

¹⁷ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2019). "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة" (الفقرة 5). نيويورك.

¹⁸ مؤتمر الصحة الدولي. (1946). "دستور منظمة الصحة العالمية". نيويورك.

¹⁹ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2000). "الإجراءات والمبادرات الأخرى لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين" (الفقرة 12). نيويورك.

²⁰ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. (1999). "لجنة التنمية الاجتماعية: تقرير عن الدورة السابعة والثلاثين" (الفصل 1 [الملحق، الفقرة 3]، في إشارة إلى برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية). نيويورك.

²¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة. (2019). "الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة" (الفقرة 6). نيويورك.

- ✓ النهوض بسياسات الصحة العامة الداعمة للنساء والفتيات والأسر، بما في ذلك بناء قدرتنا في مجال الرعاية الصحية وتعبئة الموارد داخل بلداننا، على المستوى الثنائي، وفي المنتديات المتعددة الأطراف؛
- ✓ دعم دور الأسرة كأساس للمجتمع وكمصدر للصحة والدعم والرعاية؛
- ✓ الانخراط عبر منظومة الأمم المتحدة لتحقيق هذه القيم العالمية، مع الإقرار بأننا أقوىاء على المستوى الفردي، ولكننا معاً نكون أقوى.